العدد (1897) السنة الثامنة - الخميس (2) أيلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الانسحـاب.. بين التشكيك والتطبيق

محمد صادق جراد

لقد سعى الإعلام المعادي للعراق إلى ربط التغيير الديمقراطي الذي جاء بعد سقوط الصنم في ٢٠٠٣ بالاحتلال الأمريكي في محاولة منه للايحاء بعدم شرعية التجربة في ظل هذا الاحتلال .

واليوم وجد هذا الإعلام نفسه أمام اكبر عملية لوجستية لانسحاب قوات ومعدات عسكرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد قامت الولايات المتحدة الامريكية بسحب أكثر من ٩٠ ألف مقاتل من وحداتها المنتشرة في العراق منذ بداية عملية الانسحاب التي انطلقت في حزيران من العام الماضي ونقلت نحو ١،٢ مليون قطعة من المعدات العسكرية تمهيدا للانسحاب الكامل نهاية العام القادم .

مثل هذا الخبر كان من المفروض أن يأخذ مساحة واسعة في وسائل الإعلام المختلفة باعتباره إنجازا وطنيا في طريق استعادة السيادة الوطنية التي لطالما تباكى عليها الكثيرون.

ونتذكر في ٢٠٠٣ كيف قاموا بحملة إعلامية واسعة تزامنت مع دخول هذه القوات إلى العراق واتخذوا من الاحتلال عذرا لمساعدة الجماعات المسلحة تحت عنوان إخراج المحتل .

واليوم تشعر هذه الجهات الخارجية إنها ستفقد أهم المبررات التي تجعلها تتدخل في المشهد العراقي وشأنه الداخلي في محاولة لزعزعة الوضع الأمني وإثارة الفتن الطائفية للحيلولة دون نجاح العملية السياسية التي تشكل خطراً على الدكتاتوريات في المنطقة والتي أفهمت شعوبها أن الاحتلال سيبقى في العراق لمئات السنين وان الديمقراطية لن تجلب سوى الدمار والحروب الأهلية لتخويف الشعوب من شبحها وإبرازها كسلعة مستوردة وممارسة غير مرغوب فيها لا تصلح للتطبيق في مجتمعاتنا العربية وإيقاف طموحات الجماهير في التطلع إلى قيام تجربة ديمقراطية على غرار التجربة العراقية .

من أجل ذلك شهدنا الكثير من تصريحات التشكيك بقدرات القوات العراقية على مسك الملف الأمني والتشكيك بجدية هذا الانسحاب وأشياء كثيرة أخرى يحاول مطلقوها قتل فرحة العراقيين بهذا الإنجاز التأريخي والذي يعد خطوة مهمة على طريق استعادة السيادة وبداية الدور القيادي للأجهزة الأمنية، وأيضا يعد هذا الانسحاب ممهدا لجلاء باقي القوات الأمريكية في العراق لنصل الى الهدف الوطني في تحقيق السيادة في بلد نجح في عملية التغيير واستطاع ان يتحول من بلد يحكمه نظام استبدادي وشمولي إلى بلد ديمقراطي يكون الشعب فيه مصدر السلطات وتحكمه المؤسسات الدستورية ليصبح تجربة رائدة في المنطقة .

ومن الجدير بالذكر إن هذا الانسحاب ما كان ليتحقق لولا أمور ومتطلبات كثيرة ومنها تضحيات العراقيين التي قدموها عبر مجابهة الإرهاب وزمر البعث الصدامي والتي عملت على إفشال هذه التجربة من خلال قتل العراقيين وتدمير البنى التحتية للبلد .

ان النجاحات التي حققتها القوى الأمنية في مسك الملف الأمني كانت من مقومات تحقيق هذا الانسحاب والتي جعلت الجانب الأمريكي يعترف بقدرات القوات الأمنية العراقية ومهنيتها ويسير في طريق تنفيذ بنود الاتفاقية الأمنية .

لقد كان هذا الانسحاب ثمرة الجهود السياسية والدبلوماسية العراقية الناجحة التي افرزت التوقيع على معاهدة الانسحاب الأمريكي التي تم تنفيذ مراحلها المهمة المتمثلة بخروج القوات المقاتلة من المدن للانتقال بعدها إلى باقي بنود الاتفاقية التي تنص على التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي والعسكري بين الطرفين، حيث تركت الولايات المتحدة ٥٠ ألف جندي حتى نهاية العام القادم لتدريب القوات العراقية وتقديم المشورة والنصيحة لها.وسيقوم هؤلاء بمساعدة العراقيين في إعادة البناء وترسيخ التجربة الديمقراطية وترميم البنى الثقافية والتعليمية والاقتصادية والمساعدة على النهوض في عملية التنمية الاقتصادية والبشرية .

خلاصة القول إن هذا الانسحاب هو مطلب شعبي وإنجاز تاريخي يحاول البعض التشكيك فيه لأنه لا يصب في مصلحته ولا يتماشى مع أجنداته السياسية في هذه المرحلة بالذات . وبالرغم من محاولات هؤلاء إلا ان العراق يسير بخطى ثابتة نحو الحرية والديمقراطية، والمطلوب اليوم إن تتوحد الصفوف لمواجهة الإرهاب وقوى الشر التي ستستغل أي فراغ يتيح لها تنفيذ جرائمها ومخططاتها الإجرامية .ولا بد للحكومة الجديدة من أن ترى النور بأسرع وقت ممكن كي لا نمنح فرصة لأعدائنا ليتمكنوا من تدمير كل ما بنيناه .

حـقـوق الإنـسـان رسـالـة فـي الـتـسـامـح

حسين علي الحمداني

(حقوق الإنسان) عبارة، تركيبها اللفظي يدل على مفهوم يتألف من مفهومين هما (الحق) في صيغة الجمع، و(الإنسان) في صيغة المفرد. وإذا ما كان لكل مفهوم جذوره، ومرجعياته التاريخية، التي تنتمي لمجتمع ما، ولغة ما، فإن مفهوم (حقوق الإنسان) يأخذ صيغة تجريدية، لانتمائه إلى جميع المجتمعات البشرية، لأنه يخص الإنسان ككائن، وكجنس، منذ أن وجد على هذه الأرض والى يوم زواله عن وجهها.

صحيح إننا نستطيع أن نجد جذور هذا المفهوم في الأديان، باعتبار إن الأديان كلها تكرم الإنسان وتفضله على غيره من الكائنات الحية، وتقر جميعها بالحرية والمساواة، وتأمر الإنسان، وبالتالي الحاكم والسلطة، بالعدل والإحسان، إلا أن بعض الباحثين يجدون الإسراع في إيجاد مرجعيات تاريخية لحقوق الإنسان في الأديان ما هي إلا محاولة اصطناعية، قسرية، لتفكيك المفهوم ونسفه من الداخل بإحالته إلى الدين وتفسيره بالنوايا والتوجهات الأخلاقية الطيبة، لأن مفهوم (حقوق الإنسان) الذي يتناوله المفكرون والساسة والمنظمات الإنسانية العالمية لا يدل على المفهوم نفسه الذي نفهمه قانونياً اليوم.

باسم (حقوق الإنسان) قامت الحروب وارتكبت المجازر، واجترحت المظالم، وسفكت الدماء، وشرعت الجرائم. وباسم (حقوق الإنسان) خاض الإنسان في الشرق النضال وقدم الضحايا بالملايين، لكنه رغم ذلك ظل يعاني الانتهاك الصارخ لحقوقه الطبيعية. ورغم أن حقوق الإنسان في الجوهر هي قديمة وطبيعية، إلا إن الوعي بها وتشكيلها كمفاهيم فكرية وأخلاقية لم يتم بين ليلة وضحاها، وحسب الرغبات والنوايا الطيبة.

النصوص الأولى التي ظهرت فيها عبارة (حقوق الإنسان) هي النصوص السياسية الثورية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وهذه النصوص جاءت على شكل إعلانات وتشريعات. وقد كان أول إعلان هو (الإعلان الانكليزي) الذي صدر عن البرلمان سنة ١٦٨٩ على اثر الثورة البرجوازية ضد الأرستقراطية، والذي ضمن الحرية الشخصية للمواطن وحرم إيقافه وسجنه من دون سند قانوني.

ثم جاء إعلان الحقوق لولاية فرجينيا في ١٢ حزيران من عام١٧٧٦ ، ثم في إعلان استقلال الولايات المتحدة الأميركية في ٤ تموز من عام ١٧٧٦. وبعد ذلك في الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان في ٢٦ آب من عام ١٧٨٩.

بعض المفكرين يرون إن الفيلسوف (جون لوك ؛ ١٦٣٢-١٧٠٤) هو المنظر الأول لحقوق الإنسان، لا سيما حينما خصص لها كتابين، صدر الأول في سنة ١٦٩٠ تحت عنوان (دراستان حول الحكم المدني)، الذي أكد فيه الحقوق الطبيعية للإنسان، أي حقه في الحياة، والحرية، والمساواة، والملكية. وكذلك كتابه (رسالة في التسامح)الذي أكد فيه مبدأ الحرية الذي لم يحصره في حرية الرأي والفكر والتعبير فحسب، وإنما أيضاً في حرية العقيدة والتعبد، معتبرا ان الدين يقوم على الإيمان وليس على الإكراه، ومن هنا ، ولضمان حرية العقيدة والمعتقد والتعبد، دعا الى وجوب فصل الدين عن الدولة، أي ما يسمى بـ (العلمانية) في أدبياتنا السياسية والدينية والفكرية حاليا. ولم يكن (جون لوك) قد دعا الى محاربة الدين أو ما شابهه، فقد كان مدافعا جريئا من اجل ضمان حرية التعبد والمعتقد للإنسان، ولم يكن في هذا أي إساءة للدين، وإنما للإكراه الديني وضد التعصب، فـ (لا إكراه في الدين)، كما جاء في القرآن الكريم.

الفيلسوف الأكثر جرأة هو الفرنسي (فولتير؛١٦٩٤ - ١٧٧٨)،فقد عاش حياة سياسية عاصفة إذ اعتقل، وأودع في سجن الباستيل الشهير، لأنه ندد بالاستبداد السياسي الذي تمارسه السلطة والاستبداد الديني الذي تمارسه المؤسسات الدينية، ودعا الى حرية الفكر والمعتقد، وحارب التعصب بكل اشكاله، باعتباره المولد الحقيقي للتعسف والظلم والاستبداد السياسي، والديني، والاجتماعي، والعائلي.

رغم تأثير (فولتير) على الفكر الأوروبي في هذا المجال، إلا أن الفيلسوف الأبرز في مجال (حقوق الإنسان) هو الفرنسي (جان جاك روسو؛١٧٢١ - ١٧٧٨) الذي كان، بسبب جذوره الشعبية، الأكثر ثورية من كل فلاسفة (التنوير)الذين سبقوه بشكل عام. وقد جسد (روسو) أفكاره في كتابه الشهير (العقد الاجتماعي)، الذي صدر في عام ١٧٦٢، والذي وضع فيه أسس مفهوم (المواطنة) على ضوء القوانين الطبيعية التي تقر(حقوق الإنسان) في الحرية، والمساواة، مما يستوجب إقامة النظام الديمقراطي الذي يكون الشعب فيه صاحب السيادة، إذ كتب (إن الإرادة الجماعية تستطيع وحدها تسيير دواليب الدولة. ولا يمكن أن يخضع الشعب لقوانين لا يسنها بنفسه. إن السلطة التشريعية هي ملك الشعب، ولا يمكن أن تكون لغيره، وكل قانون لا يصادق عليه الشعب بنفسه يعتبر ملغى، أو بالأحرى لا يعتبر قانونا). وقد كان كتابه (العقد الاجتماعي) هو المرجعية الأساس الذي استمدت الثورة الفرنسية منه قوانينها في عام ١٧٨٩، أي بعد أحد عشر عاماً من موت (روسو).

الثورة الفرنسية، وإعلانها الصريح عن (حقوق الإنسان والمواطنة) ومبادئها التي تقوم على تحرير الإنسان من جميع القيود، لاقت صدى عميقا لدى المثقفين والمبدعين الأوروبيين، وكذلك لدى الشرقيين. لكن انتصار هذه المبادئ لم يتحقق فعليا في فرنسا وبقية العالم إلا بصفة تدريجية. فلقد صدرت الثورة الفرنسية من خلال أشهر أبنائها (نابليون بونابرت)، فيما بعد، هذه المبادئ إلى البلدان التي احتلتها، كبلجيكا، وهولندا، ألمانيا، وايطاليا، وإسبانيا، وروسيا، والنمسا، وغيرها.

ورغم ان شعوب هذه البلدان قاوموا(نابليون)، وثاروا على نظامه، وأرجعوا أنظمتهم القديمة، إلا أن الأفكار الجديدة التي تقوم على حقوق الإنسان والمواطنة، ظلت باقية الى يومنا هذا. علما ان أوروبا نفسها تنكرت لمثل هذه الحقوق مرارا، وخاضت أبشع الحروب فيما بين دولها، إلا أن البشرية، وعلى رأسها أوروبا، توجت(حقوق الإنسان) حينما أقرت (الأمم المتحدة) في١٥ كانون الثاني من عام ١٩٤٨ (حقوق الإنسان) كقانون دولي، وكأيدولوجيا عالمية مشتركة، تقر بها جميع الدول، بل وطورت هذه الحقوق، فانتقلت من (حقوق الإنسان) الى (حق الشعوب في تقرير مصيرها).

ولم تؤثر هذه الحركات التاريخية التي امتدت على مدى أربعة قرون في أوروبا، والتي كانت وراء تطورها الحضاري المعاصر، في كل بلدان العالم، فهناك بلدان ظلت سادرة في نومها العميق، ومن هذه البلدان كان المشرق العربي، وكل البلاد العربية التي كانت تحت هيمنة الخلافة العثمانية، تغط في نوم مليء بالكوابيس، ففي منتصف القرن التاسع عشر أُرسلتْ البعثات الدبلوماسية، والعسكرية، والجامعية، والتجارية العربية الى أوروبا، لتبحث عن أسرار نجاحها التكنولوجي والعلمي والحضاري بشكل عام. وكلنا يعرف اليوم إن الطلبة العرب عادوا منبهرين، ليس من التقدم العلمي فحسب، بل ومن شكل أنظمتهم السياسية وبناء دولهم من الناحية الإدارية والقانونية، فقد تأثروا بمسألة حرية العقيدة والتعبير، رغم إنهم استثنوا من إعجابهم حرية المرأة. إلا أن جهودهم ظلت عاجزة من أن تحرك المجتمعات العربية، فظلت مسألة (حقوق الإنسان) في البلدان العربية، حديث النخبة المثقفة، وموضوعاً للمزايدات والمساومات السياسية، وحجة لضمان المصالح الحزبية الضيقة، وحقلاً لإبراز البراعة الخطابية، ولم يتعد خطاب الحرية وحقوق الإنسان، الذي امتد على مدى عشرات السنين من الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، سوى السطح من الفكر العربي، ولم يؤثر، ولو تأثير البعوضة في جسد السلطات العربية المتتالية. بل وفي وعي الإنسان العادي في البلدان العربية٠

فسياسة معظم الأنظمة العربية، إذا لم نقل جلها، تسخر من مسألة (حقوق الإنسان)، وتعتبرها مؤامرة ودسيسة سياسية ضد الأمة والإسلام، وان كل دعاتها هم عملاء مأجورون للغرب الذي يحاول أن يسلبنا هويتنا، ويبث الفرقة والتناحر فيما بيننا، وان عاداتنا وتقاليدنا كفيلة بحماية (حقوق الإنسان والمواطنة) في البلدان العربية، لذا فليس من حل للقضاء على هذه الفتنة المشبوهة، والمخطط الإجرامي، والدعوات اللاخلاقية، سوى القمع والملاحقة ، والمطاردة حتى ولو هرب دعاة (حقوق الإنسان) الى أبعد جزر الأرض.

ومن هنا فان هذه الدول هي دول أمن وبوليس، أكثر منها دول قانون، رغم إنها جميعا تنتمي للأمم المتحدة التي تقر مبدأ (حقوق الإنسان). إنها دول تمارس العنف بشكله القانوني، أي من خلال القوانين العادية والاستثنائية عبر أجهزة الشرطة، وبشكله الفعلي، السري، من خلال أجهزة الأمن والمخابرات، وعبر الاعتقالات السرية، والتصفيات الجسدية، والتعذيب، والتهديد، والاختطاف من دون رجعة، وفي الدفن الجماعي، وغير ذلك من الأساليب.

إن البحث في موضوعة (حقوق الإنسان) في البلدان العربية تضعنا أمام أسئلة مقلقة، أين الخلل؟ هل (حقوق الإنسان) بضاعة غربية فعلا كما ينظر لذلك وعاظ السلاطين أليست مفاهيم الإنسان، الطبيعة، العقل، الحرية، المساواة، هي مفاهيم حاضرة في المأثور والتراث الديني للإسلام؟ فلماذا سلب الإنسان في البلدان العربية حقوقه؟. ألم ينص القرآن الكريم على تفضيل وتكريم الإنسان (لقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا)- الإسراء-الآية٧٠، فلماذا تمتهن كرامة الإنسان في بلداننا من قبل السلطات وجميع الدساتير العربية نص على إن القرآن الكريم هو المصدر الرئيسي للتشريع ألم يعرف تاريخنا الإسلامي فيلسوفا مثل الفارابي الذي جعل (الحرية) إلزاما في (المدينة الفاضلة)؟

مـــغـــادرة المـســتـقـبـل

د. مهدي صالح دوّاي

لقد حظي (المستقبل) بالاهتمام الاستثنائي في تطلعات الإنسان بمختلف مواقعه ، لما يمثله من آفاق رحبة للآمال والطموحات والتغيير والتطوّر ورسم السياسات وتقييم التجارب. وتعد غيبيات هذا الزمن جزءاً مهماً من حياة البشر، إذ يتفانى الناس يوميا لكسب هذا الزمن المجهول ، فقد جاء في الموروث الديني والثقافي ما يبرر استكشاف المستقبل حفاظا على مكاسب الحاضر، وديمومة الحياة على الوجه الأكمل .

وتاريخياً استحوذ المفسرون والعرّافة والمنجمون على فن قراءة المستقبل بما أملت عليهم عقولهم الباطنية من مواهب وقدرات، إلى أن تطوّرت وسائل الدخول إلى الزمن القادم بتطور الوسائل الحسيّة وغير الحسية للتنبؤ، نتيجة للطفرات التكنولوجية التي قام بها الإنسان في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية، وما بعد الصناعة حاليا ، حتى أصبحت هنالك أقسام ومراكز أبحاث متخصصة بعلم المستقبليات، إذ إن فلسفة التخطيط تقوم على حسن التدبير لكسب المستقبل ، كما أن موازنات الدول باتت تعتمد كليا على تقديرات المخططين وتوقعاتهم .

من هنا تنبثق إشكالية كسب المستقبل في العراق ، و لاسيما أن موروثه عبر أزمنة (التاريخ السحيق والمتوسط والحديث)، قد أفصح عن تفنن أهله بأساليب التخطيط والاستعداد المبكر للمفاجآت الآتية، فالسبق الحضاري الذي تحقق في العراق لا يمكن أن يتم لولا وجود الرؤية الثاقبة للمستقبل ، وباعتقادنا أن انتكاسات العراق السياسية والاقتصادية كانت بفعل قصور الرؤية البعيدة الأمد ، والاعتماد المفرط على القرارات الآنية. من هنا تقع على عاتق النخب السياسية والتشريعية والأكاديمية مسؤولية النهوض بواقع التخطيط العلمي انطلاقا من المبررات الآتية :

١.إن عالم اليوم يميل نحو التكتلات السياسية والاقتصادية لتجاوز حالة عدم التجانس في مؤهلات الدول ، لذا ينبغي تكثيف الجهود التخطيطية لضمان دور محوري للعراق يتجاوز الإطار المحلي، ويليق بدوره الحضاري عبر الزمن، فإغفال هذا الجانب قد يبقي التجربة العراقية أسيرة التأثيرات الخارجية، ويبعدها عن مزايا المستقبل بأماده المتعددة .

٢. إن إشكالية العراق الاقتصادية لا تكمن بضعف مقوماته المادية والبشرية ، وإنما في استثمار تلك المقومات وإدارتها والتخطيط السليم لوضعها في الميدان، وهنا تكمن خطورة المشكلة ، فالإبقاء على النزعة (الريعية – الاستهلاكية) قد يعطل من فرص الإبداع والتفوّق ، مما يحتم التخطيط لإيجاد منافذ جديدة لإطلاق مكامن القوة لهذا البلد .

٣. إن تحديد الأهداف مسألة في غاية الأهمية لكسب المستقبل ، إذ تُبنى عليها سياسات وآليات معقدة ، وتعبر عن مدى مصداقية السلطات التنفيذية والتشريعية تجاه الشعب، ومن هذا المنظور ينبغي أن يكون دخول المستقبل مبنياً على معطيات علمية وواقعية لتجنب الانحرافات والفشل، وان تتجاوز عملية تحديد الأهداف الاستحقاقات السياسية الآنية، وعدها من الثوابت الوطنية الأساسية. وتأسيساً على ما سبق واستثماراً لفعالية التعداد العام للسكان ، ينبغي التعامل بايجابية قصوى مع المؤشرات السكانية والاقتصادية ، لإعادة قراءة الاقتصاد العراقي من جديد بهدف الاستشراف العلمي للمستقبل، إذ أن كشف الحقائق سيسهل على المختصين التعامل بموضوعية مع نقاط الضعف والقوة التي يمر بها اقتصاد هذا البلد، إضافة إلى الحاجة الملحة لعودة الاهتمام الدولي بأداء الاقتصاد العراقي من خلال إدراج مؤشراته المتنوعة ضمن التقارير الدولية، لاسيما تقرير التنمية البشرية – الذي يشكل مسحاً دولياً سنوياً تتفانى الدول نحو مواقع الصدارة فيه لأهميته الاعتبارية في عودة الثقة بالاقتصاد العراقي ، وأهميته الاقتصادية في تركيز الاهتمام على جوانب الضعف والقوة لإيجاد الحلول المناسبة.

إن امتلاك العراق أطراً مؤسسية للتخطيط ، يضاف إليها تنوع تجربته وقدمها في هذا المجال ، قادر على توظيف الإمكانات المتاحة لرسم سياساته المستقبلية بثقة عالية ، ويتناغم مع هذا الدور ، إقرار التشريعات التي أتاحت للمحافظات صلاحيات رسم سياساتها المحلية، مما يحتم إيجاد تقنيات جديدة قادرة على استيعاب تلك المتغيرات ، فالتجارب السابقة للتخطيط المركزي لم تأخذ مداها الجغرافي والبشري بالشكل المطلوب، في حين مازالت التجربة الجديدة في مرحلة مبكرة لا ترقى إلى الدور الكبير الموكل إليها ، ومع وجود جملة تحديات حقيقية إلا أن هنالك المزيد من الخيارات لتفعيل أنشطة التخطيط العلمي الايجابي منها إمكانية زج المخرجات الأكاديمية المتخصصة في رسم السياسات المستقبلية ، عن طريق طرح خطط محلية واتحادية تأخذ بالحسبان خصوصية المحافظات المادية والبشرية، وتسهيل إجراءات تأسيس المكاتب الاستشارية المتخصصة، والاطلاع التأهيلي المباشر على التجارب العالمية في مجالات التخطيط والمستقبليات، وتسبق ذلك إشاعة ثقافة التخطيط العلمي عن طريق قنوات التلقي المتنوعة، إذ إن جملة الإجراءات السابقة تدخل في صلب قضية الاستثمار في العراق على مستوييه المحلي والأجنبي ، فبدون مستلزمات التخطيط ، تبقى البرامج الاستثمارية في إطار العشوائية والتعثر.

إن التجارب العالمية الفذة تسعى اليوم لإدراك المستقبل الأفضل لتجسيد مبدأ الاستدامة في تنميتها البشرية ، ولتواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة، فمن الأولى أن نشد الرحال إلى المستقبل بخطى واثقة قبل مغادرته المفاجئة لنا.